



دولة فلسطين
مركز رؤية للدراسات والأبحاث
دائرة البحث العلمي والدراسات
وحدة تحليل الشأن الفلسطيني

ورقة بعنوان:

الواقع الفلسطيني: ما بعد مرحلة الرئيس عباس



إعداد وتحليل/ منصور أبو كريم

كاتب وباحث سياسي

مايو 2018م

مقدمة

حساسة الوضع الفلسطيني الراهن وتقدم الرئيس عباس في العمر، وحالته الصحية، دائماً كانت محل اهتمام كبير في الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية، فالقضية الفلسطينية تمر بمنعرج خطير، وغياب الرئيس عباس لأي سبب كان يمكن أن يؤدي لتداعيات كبيرة وخطيرة على الوضع في المنطقة.

وتثير خلافة الرئيس عباس في كافة المناصب التي يتولاها تساؤلات كثيرة في الساحة الفلسطينية، خاصة بعد رفض الرئيس عباس الموقف الأمريكي من القدس والحديث في الأوساط الأمريكية عن ضرورة إحداث تغيير في القيادة الفلسطينية، فأزمة خلافة الرئيس عباس يمكن أن تعصف بالنظام السياسي الفلسطيني بل بالقضية الفلسطينية، خاصة في ظل تقدم الرئيس في السن، وتعطيل معظم المؤسسات السياسية والدستورية، عقب الانقسام الفلسطيني، والتدخلات العربية والدولية، الأمر الذي يفتح الباب أمام طرح تساؤل كبير حول السيناريوهات المتوقعة في حالة غياب الرئيس عباس لأي سبب كان؟

أولاً: الاستعدادات لمرحلة ما بعد الرئيس عباس

بدأت أزمة خلافة الرئيس منذ أن أعلن الرئيس عباس نيته عدم الترشح لمنصب الرئيس ورغبته ورغبة عائلته الخلود للراحة والهدوء في حالة إجراء انتخابات رئاسية، فقد بدأ الكل الفلسطيني والعربي والدولي يتساءل من هو الرئيس القادم، وهل هذا الرئيس سوف يجمع كل المناصب والمؤسسات في يده كما يجمعها الرئيس عباس، باعتباره رئيس لحركة فتح وللسلطة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية

من يخلف الرئيس عباس في رئاسة السلطة الفلسطينية، قد يكون التساؤل الأكثر تداولاً على أجندة صانعي القرار الفلسطينيين والإسرائيليين والإقليميين والدوليين، فالعالم يدرس ويراقب المشهد لو حصل مكروه للرئيس محمود عباس الذي يبلغ من العمر 83 عاماً، وبات واضحاً عليه المرض والأرق في جلسة مجلس الأمن الأخيرة. لأن فلسطين ليست كباقي المناطق، فهي منطقة محتلة أقيمت على أراضيها دولة الاحتلال الإسرائيلي التي صنعها الغرب لتفصل بين الشرق والغرب، وتكون لواء عسكري متقدم في المنطقة لحماية مصالح الغرب. من هنا تتبع الأهمية لدى العالم بهوية الرئيس القادم، وتعكس حجم التدخلات في صناعة هذا القرار من كل الأطراف الدولية،

وبذلك تختلف زوايا الرؤية من دولة لأخرى، فكل دولة تبحث عن مصالحها، وللأسف الشديد أصبحت بعض القيادات الفلسطينية محسوبة على محاور وعلى دول (1).

إن ما نلاحظه أنه لا استعدادات حقيقية لدى الفصائل الفلسطينية لمرحلة ما بعد عباس، بما فيها حركة فتح التي لا يجرؤ فيها أحد على مجرد الحديث علناً في موضوع خلافة محمود عباس، والذي يعتبر عمودها الفقري، كونه رئيساً للحركة وللمنظمة وللسلطة في آن واحد، وفي حال غيابه فإن الخلافات التي ستدلع على هذه المناصب الثلاثة قد تؤدي إلى حدوث انشقاقات داخل جسم الحركة؛ لأنه من الصعب أن يرثها شخص واحد بحسب تقديرات الخبراء. ولا يظهر أن فتح تتفق على مرشح بعينه لتولي هذه المناصب، خصوصاً مع رفض عباس تعيين نائب له. ومن هنا فلا بد لفتح أن تضغط على الرئيس عباس لتعيين نواب له في السلطة والحركة، حتى يحد من حدوث خلاف داخلي، أو التدخل الخارجي من قبل الإقليم لفرض شخص ما، كمحمد دحلان، وكذلك لضمان انتقال الرئاسات بشكل سلس (2).

أما عن القلق الإسرائيلي من مرحلة ما بعد الرئيس عباس فقد قال "وزير شؤون القدس وحماية البيئة" الإسرائيلي زئيف ألكين إن كيانه المحتل يجب أن يستعد لمرحلة ما بعد عباس. ونقل عنه: "السلطة الفلسطينية لن تنجو بعد رحيل عباس لأنه اضطر أي ثقافة سياسية في السلطة". ماذا سيفعل الكيان الإسرائيلي في مثل هذا السيناريو؟ أصوات في اليمين تناقش ضم المنطقة "سي" وفي حال غادر عباس السلطة فإن الفراغ السياسي ربما يعطي عذراً لضمها. وتتصاعد المخاوف داخل "المنظومة الأمنية" في الكيان الإسرائيلي من تدهور صحة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي مكث ساعات في إحدى مستشفيات مدينة رام الله بالضفة الغربية السبت لإجراء فحوصات طبية قيل إنها "روتينية". مصادر داخل القيادة الفلسطينية قالت إن عباس أدخل المستشفى بعد شعوره بإرهاق شديد نتيجة للأحداث التي شهدتها الحرم القدسي خلال الأسبوعين الماضيين، والتوتر الشديد مع الكيان الإسرائيلي على خلفية أزمة المسجد الأقصى. وأجرى الرئيس الفلسطيني في 6 أكتوبر 2016، عملية قسرة في رام الله، وتروج الآن شائعات حول تدهور وضعه الصحي (3).

¹ الدجني، حسام، مرحلة ما بعد الرئيس عباس، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2018/3/5، على الرابط التالي: <https://goo.gl/mZtkFC>

² رضوان، أكرم، هل نحن مستعدون لمرحلة ما بعد الرئيس عباس؟، موقع عربي 21، بتاريخ 2018/2/27م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/YLthHU>

³ تقرير صحفي بعنوان: 5 سيناريوهات لمرحلة ما بعد محمود عباس، من مرشح لخلافته؟، العالم اليوم، بتاريخ 2017/8/1م، على الرابط التالي: <http://www.alalam.ir/news/2001947>

يبدو أن دولة الاحتلال هي الطرف الأكثر جاهزية لمرحلة ما بعد عباس، ولديها سيناريوهات وخيارات عديدة، منها ما كشفت عنه ومنها ما زال حبيس الأدرج. ومن تلك السيناريوهات ضم الضفة الغربية في حال غادر عباس السلطة، مبررة ذلك بالفراغ السياسي أو الاقتتال الداخلي. وقد كشف المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" عاموس هرنيل، عن تشكيل جيش الاحتلال في 2016 طاقماً خاصاً عكف على وضع الاستعدادات لمواجهة اليوم الذي يلي الرئيس عباس. والخوف الأكبر لدى الاحتلال هو من الفوضى وانفلات الأمور التي من الممكن حدوثها. وما يدركه قادة الاحتلال ولكنه يتجاهله بسبب سيطرة اليمين على السلطة، هو أن أبا مازن قد يكون آخر رئيس فلسطيني يمكن أن يوقع اتفاقية سلام مع دولة الاحتلال، وبالتالي مع غيابه ستفقد فرصة قد يصعب تعويضها.

أما حركة حماس، الفصيل الأكثر منافسة لحركة فتح على الزعامة في مرحلة ما بعد الرئيس عباس، فهي مجرد متابع للأحداث وتستعد لطرح عزيز دويل رئيس المجلس التشريعي في منصب الرئيس المؤقت لحين إجراء الانتخابات التي قد تطويل، ولكن ليس لدى الحركة سيناريوهات حقيقية لإحداث اختراق في الحالة الفلسطينية في حال غياب عباس عن المشهد، رغم أن ضعف حركة فتح وتصاعد الخلافات داخلها سيساعد حركة حماس لتقوية نفوذها ومكانتها في الضفة الغربية، إلى جانب سيطرتها الحالية على قطاع غزة، كما يوفر لها فرصة للانخراط أكثر في اللعبة السياسية وتعزيز شرعيتها عربياً ودولياً، خصوصاً بعد اللبونة التي بدت واضحة لدى الحركة في التعاطي مع الطروحات السياسية وظهرت جلياً في الوثيقة السياسية التي أصدرتها الحركة العام الماضي (4).

فغياب الرئيس عباس عن الساحة السياسية لأي سبب كان سوف يأخذ الحدث أهمية كبيرة، خاصة في ظل مركزية القضية الفلسطينية وعظم تأثيرها على القضايا الإقليمية والدولية، ما يجعله حدثاً مرتقبا مهما لا يمكن لمراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية تجاوز أبعاده وتداعياته، غير أن تناول ذلك الحدث هذه الأيام يفرض نفسه في الوقف الأمريكي الجديد من القدس والعملية السلمية، وفي ظل مشهد عربي بالغ التعقيد، وانشغال دولي بإفرازات ما يجري على أرض سوريا (5).

⁴ رضوان، أكرم، هل نحن مستعدون لمرحلة ما بعد الرئيس عباس؟، موقع عربي 21، بتاريخ 2018/2/27م، على الرابط التالي: <https://goo.gl/YLthHU>

⁵ برزق، محمد مخلص، المشهد الفلسطيني ما بعد عباس، الجزيرة نت، بتاريخ 2016/4/21م، على الرابط: <https://goo.gl/dYiHfT>

بالإضافة إلى أن حال الفصائل الفلسطينية الأخرى، كالياسر والجهاد الإسلامي، لا يختلف كثيرا. فما يظهر لنا أنه ليس لديها خطة أو رؤية واضحة لمرحلة ما بعد عباس. وهذا يستلزم وجود نقاش داخلي عميق فيما بينها لبحث تفعيل المؤسسات الفلسطينية السياسية؛ بغية كسر احتكار فتح لمنصب الرئيس والهيمنة على المنظمة والتفرد بالقرار. فكل الأسماء التي تطرح لخلافة عباس محسوبة على حركة فتح، وكأن الأمر شأن فتحاوي داخلي. وكذلك فإن موقفا قويا وموحدا من الفصائل يمكنه مواجهة أية محاولات خارجية وإقليمية للتدخل في اختيار شخص الرئيس، وهو حق الشعب الفلسطيني وحده وفق مبدأ الانتخاب. كما أن غياب عباس ربما يشكل فرصة للفصائل للتخلص من عقدة اتفاق أوسلو، أو التوجه نحو الخيار الأصعب وهو حل السلطة⁶.

ثانياً: سيناريوهات محتملة لخلافة الرئيس عباس

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من أزمة مركبة ومعقدة نظرا لفشل المؤسسات السياسية والدستورية عن القيام بدورها المنوط بها، وغياب التوافق الوطني السمة الرئيسية للثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها، وصعوبة إجراء انتخابات، خاصة بعد فشل الانتخابات المحلية، يجعل من الصعوبة التنبؤ بحدوث سيناريو واحد يمكن أن يحدث، في حالة حدوث فراغ في منصب الرئيس الفلسطيني لأي سبب كان، لذلك يمكن للباحث وضع أكثر من سيناريو محتمل قابل للتحقق، وبيان المخاطر المتوقعة من حدوثه.

سيناريو: تولي عزيز دويك

يعتبر الدكتور عزيز دويك من الناحية القانونية رئيس للمجلس التشريعي الفلسطيني، فهو لم يتم انتخاب أحد مكانه، وبالتالي ظل دويك يحتفظ بهذا المنصب، رغم انتهاء الدورة البرلمانية ولم تقعد دورة جديدة لكي تختار رئيس جديد، وحسب القانون الأساسي في حالة شغور منصب الرئيس يتولاه بصورة مؤقتة رئيس المجلس التشريعي كما حدث مع الأستاذ روجي فتوح عند استشهاد الشهيد ياسر عرفات عام 2004م.

⁶ رضوان، أكرم، هل نحن مستعدون لمرحلة ما بعد الرئيس عباس؟، موقع عربي 21، بتاريخ 2018/2/27م، على الرابط التالي:

<https://goo.gl/YLthHU>

تنص المادة (36- فقرة 2) من القانون الأساسي المعدّل على ما يلي: " إذا شغل مركز رئيس السلطة الوطنية في أي من الحالات السابقة يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ستين يوماً تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني". وهو ما حصل بالضبط بعد وفاة ياسر عرفات حيث تم تعيين رئيس التشريعي روجي فتوح رئيساً للسلطة لمدة شهرين، واستلم الرئيس عباس السلطة من فتوح بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية عام 2005م⁽⁷⁾.

وفي هذا السياق أكد نايف الرجوب، القيادي والنائب في المجلس التشريعي عن حركة حماس أن رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك الرئيس القادم خلفاً لمحمود عباس، وفق القانون الفلسطيني. وقال إن القانون الفلسطيني واضح في هذا الجانب، وينص على تعيين دويك خلفاً للرئيس عباس في حال وفاته أو عدم قدرته على تقديم مهامه كرئيس للسلطة الفلسطينية، لكن حركة فتح لا تريد ذلك. وأضاف: "فتح تحاول دائماً البحث عن مخارج تتماشى مع مصالحها الحزبية بعيداً عن المصلحة الوطنية، فتحاول الآن استحداث منصب نائب الرئيس، لقطع الطريق أمام أي شخصية أخرى تتولى منصب الرئاسة بعيداً عن مخططاتها"⁸. وفي حالة تحقق هذا السيناريو إن أعلنت حركة حماس تعيين الدكتور عزيز دويك في منصب الرئيس الفلسطيني، في حالة غياب الرئيس عباس، فإن ذلك يعني تعميق الانقسام بشكل أكبر، خاصة هذا الأمر لن يرضي حركة فتح أو فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

وفقاً لهذا السيناريو فإن عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي سيكون هو رئيس السلطة الفلسطينية بعد رحيل الرئيس محمود عباس لأي سبب كان، لكن هذه السيناريو يواجه العديد من التحديات أمها تعطل عمل المجلس التشريعي منذ الانقسام، وعدم تجديد انتخاب الدكتور عزيز دويل في رئاسة المجلس، بالإضافة لوجود الدكتور عزيز في الضفة الغربية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، مع وجود الاحتلال الإسرائيلي.

⁷ الدجني، حسام، مرحلة ما بعد الرئيس عباس، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2018/3/5، على الرابط التالي: <https://goo.gl/mZtkFC>

⁸ تقرير اخباري بعنوان: الرجوب: دويك الرئيس القادم ومنصب النائب غير قانوني، الرسالة نت، بتاريخ 2016/10/11، على الرابط <http://alresalah.ps/ar/post/149136>

سيناريو: تعيين نائب للرئيس

منذ أن أعلن الرئيس عباس عدم رغبته الترشح للانتخابات القادمة، تسارعت المقترحات لحل أزمة خلافة الرئيس، خاصة في ظل تعذر القيام بانتخابات رئاسية في الوقت، وبالتالي خلو منصب الرئيس دون وجود من يخلف الرئيس بشكل قانوني، أدى لطرح تعيين شخصية في منصب نائب للرئيس تملئ الفراغ في حالة حدوثه، وذلك عن طريق انتخابه بشكل مباشر من المجلس المركزي الفلسطيني، باعتبار أن هذا المجلس المركزي هو من ممد للرئيس والمجلس التشريعي بعد انتهاء المدة القانونية، وهو المؤسسة الوحيدة القادرة على اختيار هذا المنصب، في ظل صعوبة عقد المجلس الوطني لاختيار شخص تولى المنصب.

من الأسماء التي تثار أحيانا أيضا لخلافة عباس القيادي في فتح صائب عريقات المولود في 1955، وأحمد قريع رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق البالغ من العمر 80 عاما، رغم ذلك قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي، إن انتخاب الرئيس الفلسطيني القادم "يجب أن يكون من خلال صناديق الاقتراع، وإرادة شعبية وليس من خلال البرشوات"، مؤكداً أنه لا يوجد حالياً حديث عن موضوع الرئيس القادم. وأضاف زكي "لا يوجد لدينا في النظام والقوانين الفلسطينية، لا في منظمة التحرير أو حركة فتح، منصب نائب للرئيس". وعباس زكي سبب الحديث عن خليفة عباس "لأن الجميع يتوقع أن فتح انتهت وأنها ضعيفة، لتوجيه ضربات قاضية لها بأن السلطة في حضانة وتحتاج إلى التوجيه لوضع رئيس لها"، وتابع "نحن لا نُفرض علينا أي شخصية، ونحترم بعضنا البعض". وفي حالة تحقيق هذا السيناريو فأن هذا التعيين لن يعجب حركة حماس، لأنها سوف تعتبره هذا الرئيس أو نائب الرئيس غير شرعي وغير دستوري، لأنه لم يأتي عبر الانتخابات أو عبر التوافق الوطني، وبالتالي تدخل الأمور في أزمة شرعية بالإضافة لسلسلة الأزمات الأخرى.

سيناريو: تعيين رئيس المحكمة الدستورية

يعتبر منصب رئيس المحكمة من المناصب العليا في الأنظمة السياسية، وهو منصب يسند له في بعض الأنظمة السياسية تولى منصب رئيس الدولة في حالة، خلو منصب الرئيس لأي سبب كان، كما حدث في مصر بعد عزل مرسي وتولي المستشار عدلي منصور مهام رئيس الجمهورية بشكل مؤقت.

لقد جاء تشكيل المحكمة الدستورية من قبل الرئيس محمود عباس، مطلع هذا الشهر (إبريل/نيسان 2016) له دلالة على ما يعاني منه الواقع القانوني المعقد في فلسطين، وهو الأمر الذي يعني أن تشكيلها من قبل الرئيس محمود عباس إنما كان استجابة لضغوط وإملاءات خارجية لأطراف يساورها القلق على مرحلة ما بعد عباس؛ وهي في الواقع محاكاة واستحضر للمشهد المصري⁽⁹⁾.

هذا السيناريو قابل لتحقيق بنسبة كبيرة وهو أحد أكثر السيناريوهات قابلية للتحقق، ولكن سوف يواجه رفض من حركة حماس وبعض الأطراف الفلسطينية الأخرى، باعتباره خيار لا ينص عليه القانون الأساسي الذي ينظم عمل السلطة الفلسطينية.

سيناريو القيادة الجماعية

فكرة توزيع المناصب والسلطات التي يملك الرئيس عباس ليست بالفكرة الجديدة، بل كانت مطروحة خلال الأيام الأخيرة لحياة الزعيم الراحل ياسر عرفات، وعادت طرح الفكرة من جديد خلال هذه الفترة، عبر توزيع المناصب والمؤسسات التي يتولى قيادتها الرئيس عباس على أكثر من شخصية، خاصة في ظل هذه الظروف التي تمر فيها القضية، وبسبب وجود الانقسام، وعدم وجود الشخصية التي يمكن أن يجمع عليها فصائل منظمة التحرير، أو توافق عليها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لذلك فإن من الصعب بل من المستحيل أن تستطيع شخصية بمفردها الجمع بكل هذه المناصب التي يتولاها الرئيس عباس في الوقت الحالي.

فقد يكون أحد المداخل المهمة لحل معضلة ما بعد الرئيس عباس هو التوافق على شخصية رئيس الحكومة أو نائب رئيس فتح تولي مهمة رئاسة السلطة، وبذلك أحداث تقاسم وظيفي بين أقطاب الحركة في الضفة الغربية بحيث يتولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة والحكومة وحركة فتح، شخصيات وازنة تمثل كل مناطق الضفة الغربية من شمالها حتى جنوبها، ووفقاً لهذا السيناريو قد تغيب غزة عن المشهد القيادي بسبب استمرار الانقسام وسيطرة حماس على القطاع⁽¹⁰⁾.

أحد أهم السيناريوهات المطروحة لخلافة الرئيس عباس قيادة جماعية، وليست فردية، عبر طرح أكثر من شخصية مثل ناصر القدوة، ابن شقيق الرئيس الراحل ياسر عرفات، وممثل منظمة

⁹ برزق، محمد مخلص، المشهد الفلسطيني ما بعد عباس، الجزيرة نت، بتاريخ 2016/4/21م، على الرابط:

<https://goo.gl/dYjHfT>

¹⁰ الدجني، حسام، مرحلة ما بعد الرئيس عباس، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2018/3/5، على الرابط التالي:

<https://goo.gl/mZtkFC>

التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، إلى جانب ماجد فرج رئيس المخابرات الحالي، وسلام فياض رئيس الوزراء السابق ووزير المالية، والذي لم ينضم قط إلى حركة فتح، ويحظى باحترام إسرائيل والغرب، وثمة أسماء خلفاء محتملين آخرين يجري تداولهم، بما في ذلك جبريل الرجوب قائد الأمن الفلسطيني السابق الذي يقال إنه مدعوم من قطر، بينما يبرز دائماً اسم محمد دحلان على السطح، المفصول من حركة فتح في عام 2011، حيث يملك دحلان قاعدة مناسبة في غزة، لكنه غريب عن الضفة الغربية وعلاقات جيدة مع الإمارات ومصر، ويضخ الأموال في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، أو بمعنى آخر من قطاع غزة، ومن غير الممكن أن يتسلم السلطة بشكل منفرد⁽¹¹⁾.

الخطوة في هذا السيناريو تكمن في إعادة مشكلة تنازع الصلاحيات والمسؤوليات من جديد، لأننا في حالة تحقيق هذا السيناريو سوف نكون أمام صراع زعامات بين من يتولى رئاسة المنظمة والسلطة والحركة في حالة تم توزيع المناصب على عدد من الشخصيات، خاصة في ظل غياب التوافق الوطني واستمرار الانقسام ما سوف يؤدي لصراع محموم على السلطة والزعامة، الأمر الذي سوف يؤدي لتنازلات مجانية من كل طرف لضمان قبول الرضى الإسرائيلي والدولي.

سيناريو الصراع الداخلي والفراغ الأمني.

على الرغم من محاولات الرئيس عباس يحاول ترتيب الأوضاع الداخلية سواء في حركة فتح عبر إصراره على عقد المؤتمر السابع أو عقد المجلس الوطني لتجديد شرعية المنظمة ومناقشة البرنامج السياسي، قد لا ينجح الرئيس عباس تفكيك هذه المعضلة خلال حياته، وبذلك بعد رحيله قد لا تستطيع حركة فتح حسم المشهد وبذلك الدخول في صراعات جانبية تضعف من بنية السلطة الفلسطينية وتصبح الضفة الغربية على موعد مع فراغ أمني وسياسي كبير، يربك حسابات الجميع.

في 2015، كتب ناثان ثرال، وهو محلل كبير في مجموعة الأزمات الدولية، أنه ستكون هناك جولة جديدة من العنف الإسرائيلي الفلسطيني في "نهاية عهد عباس". وادعى أن الفلسطينيين يحسمون الأمور بأيديهم في مناطق خارج سيطرة السلطة وهي: القدس المحتلة وغزة وسجون الكيان الإسرائيلي والقرى ومعسكرات اللاجئين. الخوف من الفوضى أحد التخوفات الكثيرة من فترة ما بعد

¹¹عزيز، أحمد، دراسة بعنوان: سيناريوهات ما بعد عباس: مخاوف الانقسام والحكم الثلاثي وانهيار السلطة، القدس نت، بتاريخ 2016/6/18

عباس. وقال الصحفي خالد أبو طعمة لمنندى الدبلوماسية العامة الإسرائيلية في نوفمبر 2016 إن ضعف فتح "يوفر لحركة حماس فرصة ذهبية لتعزيز مكانتها في هذا المجال" (12).

الخلاصة

يعيش الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية خلال هذه الفترة أوضاع غاية في الصعوبة والتعقيد، بسبب استمرار الانقسام الفلسطيني، وغياب شبه تام للتوافق الوطني، لذلك تعتبر قضية خلافة الرئيس عباس قضية من قضايا الأمن القومي الفلسطيني، خاصة أن كل السيناريوهات المطروحة لا تجد إجماع كامل عليها، بسبب غياب المؤسسات والتناحر الحزبي والشخصي حول أحقية الحزب أو الشخص بخلافة الرئيس عباس، خاصة في ظل صعوبة الذهاب للانتخابات الرئاسية بعد فشل الانتخابات المحلية لحسم الصراع على المنصب، مما يعني أن الفترة الانتقالية قد تتحول لأمر واقع، كما حدث مع الانقسام، الذي تعزز في الساحة الفلسطينية، وأصبح جزء من الحياة اليومية للفلسطينيين.

لذلك فإن الخشية الحقيقية ما بعد عباس، هو حدوث صراع سياسي بين الفصائل الفلسطينية أو صراع شخصي بين عدد من قيادات حركة فتح على السلطة في كافة المؤسسات، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تعميق الانقسام أكثر فأكثر في الساحة الفلسطينية، وحدث شرح فتحاوي داخلي. وعليه يمكن القول إن النخب والفصائل وقيادات حركة فتح ستواجه صعوبة كبيرة في توحيد صفوفها، في مرحلة ما بعد الرئيس عباس، فالمتصارعون على الحكم بعد أبو مازن ليس لديهم ما يدفعهم إلى توحيد صفوفهم والاتفاق على شخصية واحدة، خاصة في صعوبة الأوضاع الداخلية الفلسطينية، مما يعني أن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني برمته على حافة منعرج خطير، إن لم يتم إطلاق حوار وطني شامل على قاعدة فلسطين أولاً وأخيراً.

وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على النقاط التالية:

- هناك ترقب دولي وإقليمي ومحلي لمرحلة ما بعد عباس
- عقد جلسة المجلس الوطني تدرج في سياق التحضير لمرحلة بما بعد عباس

¹² تقرير صحفي بعنوان: 5 سيناريوهات لمرحلة ما بعد محمود عباس .. من مرشح لخلافته؟، العالم اليوم، بتاريخ 2017/8/1م، على الرابط التالي: <http://www.alalam.ir/news/2001947>

- مرحلة ما بعد الرئيس عباس لن تكون مرحلة سهلة في نقل السلطة بل ستكون مقعدة ويتخللها مرحلة صراع
- نقل صلاحيات الرئيس سواء في فتح أو المنظمة أو السلطة لن يكون بنفس سلاسة عام 2004
- الخيار المرجح لمرحلة م بعد عباس توزيع الصلاحيات مع تنازع حاد على السلطة سواء ما بين التنظيمات الفلسطينية أو داخل حركة فتح نفسها.